الأمم المتحدة

TD/B/57/L.1/Add.4

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: Limited
24 September 2010
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
الدورة السابعة والخمسون
جنيف، ١٥-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت
استراتيجيات التنمية في عالم يسير على طريق العولمة:
العولمة والعمالة والتنمية

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته السابعة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ١٥ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

المحتويات

الصفحة

ثانياً - موجز الرئيس ٢

استراتيجيات التنمية في عالم يسير على طريق العولمة:
العولمة والعمالة والتنمية ٢

(A) GE.10-51964 270910 280910

الرجاء إعادة الاستعمال

ثانياً – موجز الرئيس

استراتيجيات التنمية في عالم يسير على طريق العولمة: العولمة والعمالة والتنمية

١- استندت المناقشة الموضوعية التي أجراها مجلس التجارة والتنمية بشأن هذا البند إلى *تقرير التجارة والتنمية، ٢٠١٠: العمالة والعولمة والتنمية*. وقد قام بعرض هذا التقرير السيد هاينر فلاسبيك، مدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية في الأونكتاد. وأدلى السيد ستيفن بورسيه، رئيس إدارة تكامل السياسات في منظمة العمل الدولية، بتعليقات على التقرير. وقد اتفقت الوفود على نطاق واسع مع أعضاء فريق المناقشة على أن خلق فرص العمل يمثل تحدياً رئيسياً تواجهه جميع البلدان، المتقدمة منها والنامية على السواء، في سياق حالة انتعاش هش من الأزمة المالية والاقتصادية.

٢- وقد كانت للأزمة آثار هامة ضارة بالعمالة؛ فهي لم تؤد إلى حدوث زيادة هائلة في عدد العاطلين عن العمل فحسب، بل إنها قد أفضت أيضاً إلى تزايد حدة المشاكل التي تعاني منها أسواق العمل، مع ما يترتب عليها من كلفة بشرية كبيرة. وهذه المشاكل الهيكلية تشمل تزايد التفاوتات، واتساع الفوارق في الأجور، وانخفاض حصص الأجور في الدخل القومي. واعتُبر تحسين نوعية العمالة، والتعامل مع مشكلة القطاعات غير الرسمية الكبيرة على الدوام، من الأمور البالغة الأهمية. وتتسم معالجة هذه المشاكل التي تواجهها أسواق العمل بأهمية أساسية بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما أشدها فقراً. وقد أدت آثار الأزمة في العمالة إلى إعاقة جهود التخفيف من حدة الفقر وجعلت من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة مهمة أكثر صعوبة وإضافة إلى القضايا الاقتصادية، اعتُبر توفير فرص عمل كافية، فضلاً عن وجود نظام ضمان اجتماعي يخفف من حدة التأثير السلبي للبطالة، من الأمور الأساسية أيضاً لتحقيق التلاحم الاجتماعي.

٣- وقد تم التسليم على نطاق واسع بأن تدابير التحفيز الاقتصادي التي اعتمدها العديد من البلدان، المتقدمة منها والنامية، قد أفضت إلى تجنب حدوث انهيار على صعيد النمو الاقتصادي العالمي، ومع ذلك، تظل هناك مخاطر كثيرة تهدد الانتعاش، وبخاصة الاختلالات العالمية المستمرة. وشدّدت عدة وفود على أنه ينبغي لبلدان الفائض وبلدان العجز على السواء أن تتقاسم المسؤولية عن تصحيح الاختلالات العالمية. واتفق أعضاء فريق المناقشة والوفود، على السواء، على أن التوقيت الصحيح لإنهاء تدابير توفير الحوافز الضريبية هو أمر يتسم بأهمية حاسمة. ومن الممكن سحب الحوافز الحكومية عندما يتم خفض مستوى الاستدانة في الميزانيات العمومية للقطاع الخاص ويعود هذا القطاع إلى الاستدانة من جديد. ولدى مناقشة مسألة مدى ملاءمة جهود ضبط أوضاع المالية العامة، كان هناك اتفاق واسع على أن بعض

البلدان تتمتع بحيز تحرك أوسع مما يتمتع به غيرها على الصعيد المالي. فتلك البلدان التي تواجه قيوداً خارجية أكبر تجد صعوبة في تجنب خفض العجز المالي. وبالمقابل، فإن البلدان التي تحقق فوائض في الحساب الجاري تجد أنه من الممكن لها بدرجة أكبر أن تزيد من حجم عجزها المالي وديونها العامة.

٤- وقد كان هناك توافق في الآراء على ضرورة الأخذ بنهج جديد للتصدي لتحديات التنمية والعمالة. فتوليد العمالة ينبغي أن يكون حجر الزاوية في السياسات العامة الرامية إلى الخروج من الأزمة. وشدّدت عدة وفود على أنه ينبغي للدولة أن تؤدي دوراً أكثر فاعلية. فسياسات الاقتصاد الكلي التي تدعم الاستثمار من أجل تنمية القدرات الإنتاجية في البلدان النامية تؤدي دوراً هاماً في هذا السياق. وقد أفضت السياسات التي اتُّبعت في إطار توافق آراء واشنطن إلى نتائج مخيبة للآمال من حيث توليد العمالة. ويضاف إلى ذلك أنه من غير الممكن أن تعتمد جميع بلدان العالم على النمو القائم على التصدير، بل يلزم إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لنمو الطلب المحلي المدعوم بزيادات في القوة الشرائية الجماعية تتناسب مع متوسط نمو إنتاجية العمل.

٥- ويتطلب النهج الجديد إزاء تحقيق نمو مستمر طويل الأجل واعتماد سياسات دخل توائم بين الزيادات في الأجور ونمو الإنتاجية. وتشتمل البنية المؤسسية اللازمة لتهيئة الأوضاع الصحيحة لتوليد العمالة على تدعيم عمليات المفاوضة الجماعية، والحدود الدنيا للأجور، ومخططات العمالة في القطاع العام. كما تم التشديد على أن التدابير السياساتية الرامية إلى دعم توليد العمالة قد ركّزت بصورة رئيسية على القطاع الحديث الذي كثيراً ما يكون مدمجاً في الاقتصاد العالمي ويسجل معدلات عالية لنمو الإنتاجية ولكنه قد لا يوفر سوى القليل نسبياً من فرص العمل. ويلزم أن تكون هذه التدابير مصممة بحيث تؤدي إلى زيادة الأجور أيضاً بمعدلات مماثلة في القطاعات الأكثر تقليدية التي كثيراً ما يكون فيها نمو الإنتاجية بطيئاً بينما يتركز فيها قدر كبير من العمالة النظامية وغير النظامية. وهذه التوليفة هي وحدها التي تؤدي إلى تعزيز القوة الشرائية الجماعية اللازمة لزيادة الطلب المحلي. وفي هذا السياق، أشارت بعض الوفود إلى الآليات التي تربط أسعار الإنتاج الزراعي بمجمل نمو الإنتاجية في الاقتصاد.

٦- وبينما كان هناك اتفاق على أن التدابير السياساتية الرامية إلى تقوية الطلب المحلي تشكل عاملاً هاماً، فإن هذا ينبغي ألا يؤدي إلى التفكك أو حتى إلى ظهور نزعة حمائية. بل إن المحافظة على اقتصاد عالمي مفتوح هو أمر أساسي لتحقيق واستدامة العولمة ولزيادة رفاهية الجميع. والاندماج التجاري على هذا النحو ليس موضع شك. بل إن المشكلة تكمن في نوع هذا الاندماج الذي يؤدي إلى ظهور حالات فائض أو عجز في الحساب الجاري غير قابلة للاستدامة. وقد تم الاعتراف على نطاق واسع بأن ثمة حاجة لاعتماد مزيج أكثر توازناً يجمع بين الصادرات وزيادة الطلب المحلي من أجل تأمين حدوث انتعاش اقتصادي عالمي ناجح. وأعربت بعض الوفود عن قلقها من أن زيادة الأجور تماشياً مع نمو الإنتاجية يمكن أن يقوض

القدرة التنافسية الخارجية للبلد. إلا أنه أشير أيضاً إلى أن الأمر ليس كذلك، لأن هذه الزيادات في الأجور لا تؤثر في مستوى تكاليف وحدة العمل.

٧- وبالنظر إلى الدور الرئيسي لنمو الإنتاجية في تحقيق التنمية الاقتصادية ونمو الناتج وتوليد العمالة، فقد جرت مناقشة للكيفية التي يمكن بها جعل نمو الإنتاجية يشمل، بقدر أكبر من المساواة، البلدان المتقدمة والنامية معاً. وبينما يؤدي التعليم دوراً هاماً، وكذلك التعلّم مدى الحياة وزيادة الأهمية العملية للمناهج التعليمية، ينبغي أن يكون هناك توازن مناسب بين حماية حقوق الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيات الذي يتم عن طريق تقليد التكنولوجيا القائمة.

٨- وتم التأكيد على أنه في عالم أصبح شديد الترابط، يحتاج النجاح في التغلب على مشاكل العمالة والتنمية إلى تنسيق أقوى على المستوى الدولي. فالتدابير المعتمدة لزيادة الطلب المحلي على المستوى الوطني ينبغي أن تكون مُكمّلة لنظام متعدد الأطراف لإدارة أسعار الصرف، فضلاً عن زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان الفقيرة التي تعاني من مشاكل عجز كبير في الحساب الخارجي.

٩- وأشادت عدة وفود بأمانة الأونكتاد لما اتسمت به التحليلات والتوصيات السياساتية الواردة في *تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٠* من نوعية عالية وأهمية كبيرة. فالتقرير يساعد في زيادة فهم العلاقة بين العمالة وسياسات الاقتصاد الكلي. واعتُبر تركيز التقرير على أهمية توفير فرص للفقراء لكي يجدوا عملاً منتجاً يكفل لهم دخلاً لائقاً تركيزاً وجيهاً ومفيداً جداً في سياق الأزمة الراهنة. وقد انعكس ذلك أيضاً في الاهتمام الذي أبدته بموضوع العمالة منظمات دولية أخرى فضلاً عن حكومات ونقابات عمالية.